كان الباقي طرق اربعة طرق وهو ملحظه في معالمه حيث عدها كذلك فان
قلت فهل يبتني على طريقي الامكان والحدوث فايدة غير ما مر قلت قال بعضهم
نعم هي انه على علة احتياج الممكن الى الموثر امكانه يلزم ان يحتاج العدم
السابق في استمراره فيما لا يزال الى الفاعل ولا يلزم من احتياجه اليه ان يكون
موجودا بل يعني انه قادر على ازالته بان يجعل في مكانه الوجود ولا يلزم
ان يحتاج على بقية الطرق المراد او تركيبا واما العدم الثابت للعالم في
الازل فليس بممكن الامكان الخاص حتى يحتاج الى فاعل بل هو واجب واما
العدم الطاري اعني اللاحق للممكن بعد وجوده فيحتاج الى الموثر على الطريقين
فليتامل وانه على طريقنا لا سند لاد بالامكان المجرد يلزم تاخر العلم بحدوث
العالم عن العلم بثبوت الصانع وعلى طريقنا لا سند لاد بالحدوث افرادا او تركيبا
يلزم ان يتقدم العلم بحدوث العالم على العلم بثبوت الصانع وبيانه بانا اذا
حققنا ان العالم ممكن بذاته وبدل على ذلك افتقاره وان كل ممكن بذاته
من حيث هو هو قابل للوجود والعدم فالوجود له ليس من ذاته وكل ما ليس
له الوجود من ذاته فالوجود له من غيره فذلك الغير لا بد وان يكون الوجود
لذاته والا لزم ان يفتقر الى ما افتقر اليه العالم ودار او تسلسل على ما مر
بيانه في حدوث العالم وياتي في قدم الصانع فثبت بهذا العلم موجود واجب
لذاته موثر في العالم فقد خرج لك من هذا العلم بالصانع لكن مع احتمال
ان يكون صانعا باللزوم الذاتي فلا يكون العالم حادثا بل قديما كما تقول
الفلاسفة واحتمال ان يكون صانعا بالاختيار فيكون العالم حادثا فيحتاج
الى دليل اخر لاثبات حدوث العالم لتتميز عن الفلسفي المشارك لك في اثبات
الصانع اذا لم تستند الى الحدوث المفردات عند بالبداية اليه فنقول صانع
العالم اما ان يكون اوجده على وجه التعليل او الطبع او الاختيار اذ جهات
التاثير منحصرة في هذه الثلاثة فان كل موثر لا يخلو اما ان يصح منه الترك
اولا الاول هو الفاعل المختار والثاني اما ان يتوقف تاثيره على وجود شرط
وانتفا مانع اولا والاول الطبيعة والثاني العلة ثم نقول لا جايز
ان يكون تاثير صانع العالم فيه بطبع ولا بعلة لان ما تاثيره كذلك لا يجوز
ان يتخصص مثلا عن مثل ضرورة امتناع اختلاف معلول العلة الواحدة
ومطبوع الطبيعة الواحدة وصانع العالم قد خصص مثلا عن مثل فتعين
ان يكون فاعلا بالاختيار فتاخذ من هذا قياسا منتجا لمطلوبك فتقول
العالم موثر فيه بالاختيار وكل موثر فيه بالاختيار فهو حادث فالعالم حادث
اما انه موثر فيه بالاختيار فلما علمت من ابطال التاثير بالعلة والطبيعة
واما ان كل موثر فيه بالاختيار حادث فلان اختيار وجوده مستلزم سبق
عدمه والا لزم تحصيل الحاصل وتعلق الايجاد بما لا يصح كونه متعلقا للعدم

فانت

٦١

فانت ترى كيف تاخر العلم بحدوث العالم في هذه الطريقة عن العلم بوجود الصانع
فاتضح الفرق بينها وبين غيرها انتهى مع تلخيص شديد واقول انت اذا
تاملت وجدت المتاخر انما هو العلم بحدوث العالم حدوثا زمانيا عن العلم
باختيار صانعه لا عن العلم بثبوت صانعه فليتامل فان قلت كلام الناظم
يجري على اي الطرق قلت هو الى طريق الامكان المجرد اقرب خاتمة
بعد الاتفاق على ان وجود الممكن بالفاعل اختلفوا في ماهيته فذهب
المتكلمون وجزم به صاحب جمع الجوامع الى انها مجعولة بمعنى ان كل ماهية
بجعل الجاعل مطلقا اي بسيطة كانت او مركبة وذهب جمهور الفلاسفة
والمعتزلة الى انها ليست بجعل الجاعل مطلقا بمعنى ان شيئا منها ليس بمجعول
وذهب بعضهم الى ان المركبات مجعولة دون البسايط استدل المتكلمون
بوجوه الاول ان كلا من المركبة والبسيطة ممكن لان الكلام فيه وكل ممكن يحتاج
الى الفاعل لما مر من ان علة الاحتياج هي الامكان وهو دايم لها واعترض
بان الامكان نسبة فيقتضي التعدد فتنافي البساطة فلا تكون الماهية
البسيطة من متنهو لان المجعولية واجيب بان الامكان ليس شيئا من اجزا
الماهية حتى يختص بالمركبة بل من الماهية ووجودها لكونه عبارة عن
عدم ضرورة الوجود والعدم فمع قطع النظر عن الوجود لا يعقل عروض الامكان
للماهية بسيطة كانت او مركبة ومع ملاحظته يتصور عروضه لها يعني
كون الامكان خارجا للماهية انما هو في نفسها بحيث اذا نسبها العقل الى الوجود
يعقل بينهما نسبة هي الامكان وبهذا المعنى كافية في الاحتياج الى الفاعل وقد
اجيب ايضا بانه لو لم تكن البسيطة مجعولة لم تكن المركبة مجعولة لانه
اذا تقرر في الخارج جميع بسايط المركب حتى الجزء الصوري من غير جاعل تقرر
المركب ضرورة لا يقال يجوز ان يكون لكل جزء تقرر ويتوقف تقرر المركب على تقرر
المجموع كما تقول في مجموع التصورات وتصور المجموع لانا نقول الفرق بين
مجموع التصورات وتصور المجموع بحسب الخارج غير معقول وانما ذلك بحسب
العقل بان يتعلق بالامور المتعددة تارة تصورات متعددة وتارة تصور
واحد من غير ملاحظة التفاصيل واجيب عن هذا الوجه بان معنى
احتياج الممكن الى الفاعل ان وجوده ليس من ذاته بل من الفاعل الثاني ان
الفاعل لا بد ان يوثر في الماهية ويجعلها تلك الماهية في الخارج حتى
يتحقق الوجود لان ذات المعلول عند اقتضايها الوجود من الفاعل
لا يجوز ان تكون حاصلة في الخارج بكمالها بل لا بد ان يبقى شي منها يحصله
الفاعل ولو هيئة اجتماعية والا لكان المعلول متحققا سوا تحقق الفاعل
او لا فلا يكون للفاعل تاثير فيه ولا له احتياج الى الفاعل واجيب
عن هذا ايضا بانه لا يدل الا على ان ماهية المعلول لا تكون حاصلة

Copyright © King Saud University